

تقرير الأمين العام عن الأطفال والتزاع المسلح في الفلبين

موجز

أعدّ هذا التقريرَ عملاً بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) والقرارات اللاحقة له. ويغطي الفترة الممتدة من ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، وهو التقرير الثالث المقدم عن حالة الأطفال والتزاع المسلح في الفلبين من الأمين العام إلى مجلس الأمن وفريقه العامل المعني بالأطفال والتزاع المسلح. ويتضمن التقرير معلومات عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، ويحدّد أطراف النزاع المسؤولة عن هذه الانتهاكات، ويصف التقدم المحرّز على مستوى الحوار وخطط العمل والالتزامات الأخرى المتعلقة بحماية الطفل في الفلبين.

ويتضمن هذا التقرير المستجدات المتعلقة بجهة مورو الإسلامية للتحرير والفصيل المنشق عنها المعروف باسم مناضلي بانغسامورو الإسلاميين في سبيل الحرية؛ والجيش الشعبي الجديد؛ وجماعة أبو سياف؛ والقوات المسلحة الفلبينية. ويعرض التقرير أيضا التدابير المتخذة من أجل تنفيذ خطة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة وجهة مورو الإسلامية للتحرير الموقّعة في آب/أغسطس ٢٠٠٩ من أجل وقف ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاع المسلح؛ والاتصالات التي أُجريت مع الجبهة الديمقراطية الوطنية للفلبين، وهي الذراع السياسي للجيش الشعبي الجديد، بشأن حماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح؛ وكذلك الحوار مع حكومة الفلبين بشأن بلورة استراتيجية خاصة بالقوات المسلحة الفلبينية تتعلق بالأطفال والتزاع المسلح.



وأخيراً، يتضمن التقرير مجموعة من التوصيات الموجهة إلى جميع الأطراف والجهات الفاعلة المعنية من أجل كفالة تحسين حماية الأطفال الموجودين في المناطق المتضررة من النزاع في الفلبين. وجميع الأطراف مدعوة، بشكل خاص، إلى التعاون مع الأمم المتحدة من أجل التفاوض بشأن وضع خطط عمل أو من أجل تنفيذ هذه الخطط بشكل تام. ويُشجّع المجتمع الدولي على المساعدة على بلورة وتنفيذ خطط العمل هذه، بما في ذلك من خلال تخصيص موارد لها.

أولا - التطورات العسكرية والاجتماعية والسياسية في الفلبين

١ - تولّى الرئيس بنينو أكينو الثالث مقاليد السلطة في الفلبين في حزيران/يونيه ٢٠١٠. ويهدف إحلال السلام في منطقة مينداناو، أعطت إدارة أكينو الأولوية إلى تسوية النزاعات عن طريق إجراء محادثات سلام مع جبهة مورو الإسلامية للتحرير ومفاوضات مع الجبهة الديمقراطية الوطنية للفلبين/الجيش الشعبي الجديد، كما التزمت بالاستثمار في برامج اجتماعية تهدف للتصدي للأسباب الجذرية للنزاع. وتسعى إدارة أكينو، مسترشدة بإطار السلام والتنمية المعروف باسم "بايابا أت مازاغانانغ بامايانان" (PAMANA) أو "الاجتماعات المسالمة والمزدهرة"، إلى تخفيف وطأة الفقر في المناطق المتضررة من النزاع عن طريق إقامة هياكل أساسية مجتمعية، وتقديم خدمات اجتماعية، وتحسين الإدارة وبناء قدرات الاجتماعات المحلية. وعلى امتداد سنة ٢٠٠٩، سنت حكومة الفلبين عددا من القوانين الخاصة التي تفرض عقوبات على التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة على أيدي موظفين حكوميين وغيرهم من الأشخاص الذين يشغلون مراكز سلطة (قانون الجمهورية ٩٧٤٥)، وتفرض عقوبات أيضا على ارتكاب الجرائم التي يعاقب عليها القانون الإنساني الدولي وجريمة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية سواء كان مرتكبو هذه الجرائم جهات من الدول أو جهات من غير الدول (قانون الجمهورية ٩٨٥١). وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، صدقت الحكومة على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

٢ - ورغم أن هذه الفترة المشمولة بالتقرير قد شهدت بشكل عام انخفاضاً في عدد الأعمال القتالية المسلحة الواسعة النطاق، فقد استمرت النزاعات المنخفضة الحدة في ربع قرى أو بلدات الفلبين التي يتجاوز عددها ٤٢ ٠٠٠ قرية أو بلدة وخاصة في منطقتي فيساياس ومينداناو. وتحسنت الحالة الأمنية إلى حد كبير خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٩ إلى أن وقعت مذبحة ماغينداناو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، التي كانت نتيجة هجوم مسلح يتصل بالعنف العشائري أسفر عن مقتل أكثر من ٥٠ شخص. وأحدثت هذه المذبحة تغييراً رئيسياً في التوجّهات السياسية في منطقة مينداناو المسلمة المتمتعة بالحكم الذاتي، كما دفعت الحكومة إلى إيفاد جنود من القوات المسلحة الفلبينية في منتصف شهر تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى هذه المقاطعة لتنفيذ هجمات عسكرية من أجل نزع فتيل النزاع بين العشائر المتحاربة. وظلت هذه الاشتباكات المسلحة المتقطعة بين العشائر المتناحرة، التي تعرف باسم 'ريدو'، تؤثر على الوضع في مينداناو خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما أدى في كثير من الأحيان إلى تشريد أعداد كبيرة من السكان المدنيين. ونظراً إلى حالة انعدام الأمن السائدة، بلغ عدد الأشخاص الذين لا يزالون مشردين في وقت كتابة هذا التقرير ما يناهز ٧٠ ٠٠٠ شخص، علماً أن ٨٠ في المائة منهم من النساء والأطفال.

٣ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، طلبت الحكومة أن يمدد فريق الرصد الدولي الذي تقوده ماليزيا فترة عمله، بغرض تهيئة بيئة مستقرة لاستئناف محادثات السلام بين الحكومة وجبهة مورو الإسلامية للتحرير التي كان من المقرر أن تدور في مطلع سنة ٢٠١١. وقد برهن وجود الفريق إلى جانب لجنة التنسيق المشتركة بين القوات المسلحة الفلبينية وجبهة مورو الإسلامية للتحرير المكلفة بوقف الأعمال العدائية على فعاليتها في الحد من المناوشات في مينداناو. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، وقّعت الحكومة وجبهة مورو الإسلامية للتحرير إطاراً لإبرام اتفاق سلام شامل وقّر زحماً للتعجيل بتنفيذ خطة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة وجبهة مورو الإسلامية للتحرير بشكل تام. ويضمن هذا الاتفاق الإطارى توفير آليات حماية اجتماعية محدّدة موجهة للفئات الضعيفة الموجودة في المناطق الخاضعة لسيطرة جماعة بانغسامورو، مع التركيز بوجه خاص على النساء والأطفال. وقد أرجأ القانون الجمهوري رقم ١٠١٥٣ الانتخابات في منطقة مينداناو المسلمة المتمتعة بالحكم الذاتي، التي كان من المقرر إجراؤها في الأول في آب/أغسطس ٢٠١١، لكي تتزامن الانتخابات الوطنية مع الانتخابات المحلية المقرر إجراؤها في أيار/مايو ٢٠١٣، مما أدى إلى عودة التوتر مجدداً إلى منطقة مينداناو. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، وقع عدد من الحوادث التي استُخدمت فيها أجهزة متفجرة مرتجلة أثناء تسجيل الناخبين والمرشحين.

٤ - وفي هذه الأثناء، أعلنت الجبهة الديمقراطية الوطنية للفلبين، وهي الجناح السياسي للجيش الشعبي الجديد، عن وقف إطلاق النار لمدة ١٩ يوماً بمناسبة عيد الميلاد بين ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، وذلك تمهيداً للمفاوضات بين الحكومة والجبهة الديمقراطية الوطنية للفلبين المقرر أن تجري في منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠١١، بهدف وضع أسس لمحادثات السلام الأوسع نطاقاً المقرر أن تعقد في شباط/فبراير ٢٠١١ في أوسلو. وتجاوبت الحكومة مع هذا العرض وتقيدت بتعليق العمليات العسكرية الهجومية باعتبار ذلك من تدابير بناء الثقة. إلا أن الحوادث الأمنية التي نفذها الجيش الشعبي الجديد تواصلت على امتداد الفترة المشمولة بالتقرير، وتزامنت في كثير من الأحيان مع الاحتفالات بالذكرى السنوية لهذه الجماعة المسلحة أو لقادتها. ولوحظت زيادة تدريجية في الهجمات التي نفذها الجيش الشعبي الجديد بين حزيران/يونيه وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وهي تُعزى إلى عدم إحراز تقدم في محادثات السلام، وإلقاء القبض على مقاتلين من الجيش الشعبي الجديد، وإلى الغارات التي شنتها القوات المسلحة الفلبينية على معسكرات تابعة للجيش الشعبي الجديد. وفي أيار/مايو ٢٠١٣، أعلنت الحكومة عن أهيار محادثات السلام مع الجبهة الديمقراطية الوطنية للفلبين/الجيش الشعبي الجديد بعد

ثلاث سنوات من المفاوضات. وقد أدى ذلك إلى إثارة موجة جديدة من الأعمال القتالية المسلحة.

القوات المسلحة الفلبينية

٥ - في إطار خطة السلام والأمن الداخليين التي أطلقتها الحكومة، والتي تُعرف باسم "بايانهان"، بذلت القوات المسلحة الفلبينية جهوداً لإضفاء بُعد مؤسسي على المبادئ المتعلقة بحقوق الإنسان في العمليات الأمنية العامة التي تقوم بها. وفي عام ٢٠١١، أصدر مكتب حقوق الإنسان التابع للقوات المسلحة الفلبينية كتيباً عن حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ليُشكّل مورداً من الموارد المستخدمة لتدريب هذه القوات ودليلاً يُسترشد به لتنفيذ العمليات. كذلك مهّدت هذه الخطة الطريق أمام تعزيز التعاون بين الوكالات العسكرية والوكالات المدنية، ولا سيما في إطار الجهود المبذولة لمعالجة أسباب النزاع، مما يدلّ على الأخذ بنهج يغلب عليه الطابع المدني لا الطابع العسكري إزاء تسوية النزاع. أما في ما يتعلق بالوحدة الجغرافية المدنية التابعة للقوات المسلحة، فيحوّل الأمر التنفيذي رقم ٥٤٦ (٢٠٠٦) القوات المسلحة الفلبينية لتقديم الدعم اللوجستي والمادي والتكتيكي لمجموعات التعزيز تلك وذلك بموافقة الإدارة المحلية. ومن حيث المبدأ، تُكَلّف هذه المجموعات بدعم القوات المسلحة الفلبينية في المناطق المتأثرة بالتراجع. وتقوم القوات المسلحة الفلبينية بتجنيد وتدريب أفراد الكوادر المتسبين إلى الوحدة الجغرافية المدنية التابعة للقوات المسلحة، في حين يتم تجنيد أعضاء الوحدة العاديين ومراقبتهم على الصعيد المحلي. وفي هذا الصدد، عقدت القوات المسلحة الفلبينية حلقة عمل لضباط الصف وأفراد القوات الذين يعملون بوصفهم "أفرقة تدريب متنقلة" يتم إيفادها إلى المفاوز التابعة للوحدة، مع التركيز بشكل خاص على التشريعات ذات الصلة في الفلبين وعلى القانون الإنساني الدولي وحقوق الطفل.

جبهة مورو الإسلامية للتحرير

٦ - شهد عدد الاشتباكات المسلحة بين القوات المسلحة الفلبينية وجبهة مورو الإسلامية للتحرير تراجعاً كبيراً في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، وتوقّف تقريباً في عام ٢٠١٢. وبعد أن قام الجانبان مبدئياً بوقف عمليتهما العسكرية، بدأت المحادثات بين الحكومة وجبهة مورو الإسلامية للتحرير في عام ٢٠١٢ برعاية حكومة ماليزيا. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٠، أُصدر إعلان مشترك بين الحكومة وجبهة مورو الإسلامية للتحرير لمواصلة مفاوضات السلام، وأفضى هذا الإعلان إلى استئناف مفاوضات السلام بشكل رسمي في عام ٢٠١١. وفي نيسان/أبريل ٢٠١١، أعاد فريقا التفاوض اللذان يمثلان الحكومة والجبهة تأكيد التزامهما بتوفير ضمانات أمنية وضمانات متعلقة بالحصانة، واتفقا على استئناف أعمال فريق العمل

المشترك المخصص، وهو آلية مشتركة أنشئت للتصدي للأنشطة الإجرامية في المناطق الخاضعة لتأثير جبهة مورو الإسلامية للتحرير. وعقب المحادثات الرسمية التي دارت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، وقّع الطرفان اتفاقاً إطارياً يحدد المبادئ والآليات الكفيلة بتفعيل الكيان السياسي الجديد الذي يحمل اسم "بانغسامورو" ليحل مكان منطقة مينداناو المسلمة المتمتعة بالحكم الذاتي.

مناضلو بانغسامورو الإسلاميون سبيل الحرية

٧ - خلال محادثات السلام الرسمية التي دارت بين الحكومة وجبهة مورو الإسلامية للتحرير في نيسان/أبريل ٢٠١١، أكدت الجبهة أن القائد الضال كاتو لا يزال عضواً في تنظيمها ولكنه شكّل فصيلاً منشقاً يُعرف باسم حركة بانغسامورو الإسلامية في سبيل الحرية وأن لدى هذا الفصيل جناح عسكري يُعرف باسم مناضلي بانغسامورو الإسلاميين في سبيل الحرية. وعندما فرضت قيادة جبهة مورو الإسلامية للتحرير تاريخ ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ كموعِد أقصى لينضمّ القائد كاتو إلى الجبهة مجدداً ويقوم بحل حركة بانغسامورو الإسلامية في سبيل الحرية، رفض كاتو الانصياع. ورغم تواصل مفاوضات السلام بين الحكومة وجبهة مورو الإسلامية للتحرير في آب/أغسطس ٢٠١٢، شن مناضلو بانغسامورو الإسلاميون في سبيل الحرية سلسلة من الهجمات استهدفت القوات المسلحة الفلبينية في مقاطعة ماغينداناو وتسببت في تشريد ما لا يقل عن ٣٩ ٠٠٠ مدني. وقد أدان هذه الهجمات فريقا التفاوض اللذان يمثلان الحكومة وجبهة مورو الإسلامية للتحرير باعتبارها محاولة لإبعاد عملية السلام عن مسارها. وتواصلت المناوشات التي شنها مناضلو بانغسامورو الإسلاميون في سبيل الحرية حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، وبالتوازي مع ذلك أُحرز تقدم في المحادثات بين الحكومة وجبهة مورو الإسلامية للتحرير أفضى إلى توقيع اتفاق إطارى للسلام. وحتى آب/أغسطس ٢٠١٢، واصلت جبهة مورو الإسلامية للتحرير التنسيق مع القوات المسلحة الفلبينية لمنع مناضلي بانغسامورو الإسلاميين في سبيل الحرية من تنفيذ المزيد من الهجمات. ومن جهتها، واصلت حركة بانغسامورو الإسلامية في سبيل الحرية إصدار تصريحات علنية منوثة لمحادثات السلام تؤكد فيها أن هذه المحادثات تتجاهل رغبة شعب مورو في إقامة دولة مستقلة لبانغسامورو.

الجيش الشعبي الجديد

٨ - استؤنفت المحادثات الرسمية بين الحكومة والجبهة الديمقراطية الوطنية للفلبين في شباط/فبراير ٢٠١١. وكرر فريق التفاوض التابع للحكومة تأكيد الاتفاقات السابقة واتفق الطرفان على إطار زمني معجل مدته ١٨ شهراً لإنجاز جدول أعمال موضوعي بشأن

الإصلاحات الاجتماعية - الاقتصادية، والإصلاحات السياسية والدستورية وإنهاء الأعمال القتالية وتوزيع القوات. وكذلك استؤنف انعقاد لجنة الرصد المشتركة للاتفاقية الشاملة لاحترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي المنشأة منذ عام ٢٠٠٤، وذلك لمناقشة وظائفها التنفيذية، بما في ذلك إدماج الشكاوى وإجراء التحقيقات المشتركة. غير أن إجراء المزيد من التحقيقات تعرقل حتى منتصف عام ٢٠١٢، وبعد ذلك اتفق الفريقان على تنظيم اجتماعات غير رسمية لمناقشة استئناف المفاوضات وإبقائها مستمرة. وتقرر أن تُجرى المحادثات في النرويج في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. ولكن الحكومة لم تستوف الشروط المسبقة التي وضعها الجيش الشعبي الجديد من أجل التفاوض على إطلاق سراح ١٨ أسيراً، ولا يزال هناك قلق بشأن تنفيذ وقف إطلاق النار، وبشأن استخدام الألغام الأرضية وتطبيق الاتفاق المشترك المتعلق بضمانات السلامة والحصانة. وفي أيار/مايو ٢٠١٣، أعلنت الحكومة انهيار محادثات السلام مع الجبهة الديمقراطية الوطنية للفلبين/الجيش الشعبي الجديد بعد ثلاث سنوات. وبدأت عقب ذلك موجة جديدة من الأعمال القتالية المسلحة.

جماعة أبو سياف

٩ - على الرغم من ورود تقارير عن انخفاض قوام جماعة أبو سياف، لا تزال هذه الجماعة نشطة في مقاطعات باسيلان، وسولو، وتاوي تاوي، وشبه جزيرة زامبوانغا. ولا يزال الاختطاف مقابل فدية متفشياً في غربي مينداناو، حيث تعتبر جماعة أبو سياف في قلب هذا النشاط الإجرامي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير تزايدت حالات الابتزاز والهجمات ذات الدوافع الإيديولوجية. ولوحظت زيادة في عدد الهجمات التي شنتها جماعة أبو سياف خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وذلك على الرغم من تقلص قيادتها. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، أدت الأعمال القتالية المسلحة بين القوات المسلحة الفلبينية وجماعة أبو سياف إلى تشريد أكثر من ٢٨ ٠٠٠ شخص في مقاطعتي باسيلان وزامبوانغا سيوغاي. والاستراتيجية التي تتبعها الحكومة تجاه جماعة أبو سياف هي مزيج من العمليات العسكرية وعمليات إنفاذ القانون، بينما تواصل جماعة أبو سياف شن هجمات ضد قوات الحكومة ومسؤوليها. ولا يوجد أي حوار رسمي بين جماعة أبو سياف والحكومة. ويؤدي استمرار أنشطة الاختطاف للحصول على فدية التي تقوم بها جماعة أبو سياف إلى صعوبات بالغة في إيصال المساعدات الإنسانية إلى مقاطعات سولو، وباسيلان، وتاوي تاوي، وشبه جزيرة زامبوانغا.

ثانياً - الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال

١٠ - استمر خلال الفترة المشمولة بالتقرير ارتكاب انتهاكات جسيمة ضد الأطفال، وذلك من جانب جميع الأطراف في الفلبين. ولا يزال فريق العمل القطري يواجه بعض الصعوبات فيما يتعلق برصد الانتهاكات والإبلاغ عنها. ويمكن أن يُعزى العدد المحدود من الحوادث التي جرى التحقق منها إلى انعدام التمويل ومحدودية القدرات المتوفرة في مجال الموارد البشرية من أجل تنفيذ آلية الرصد والإبلاغ، فضلاً عن القيود الأمنية التي تواجه الراصدين وتعيق الوصول إلى المناطق النائية والمثيرة للقلق بشكل خاص. ولا يزال سفر موظفي الأمم المتحدة إلى جزء كبير من جنوب غرب مينداناو مقيداً، ولا سيما المناطق التي يوجد فيها الجيش الشعبي الجديد، ومناضلو بانغسامورو الإسلاميون في سبيل الحرية، وجماعة أبو سياف. ونتيجة لذلك، يُعتقد أن المعلومات الواردة في هذا التقرير لا تعدو عن كونها مؤشراً على العدد الحقيقي للانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال. وفي الفترة قيد الاستعراض، شملت أطراف النزاع المسؤولة عن انتهاكات جسيمة تجاه الأطفال جبهة مورو الإسلامية للتحريير، والفصيل المنشق عنها ألا وهو مناضلو بانغسامورو الإسلاميون في سبيل الحرية، والجيش الشعبي الجديد، وجماعة أبو سياف، والقوات المسلحة الفلبينية، والوحدة الجغرافية المدنية التابعة لها. ولا تزال مناطق غربي ووسط مينداناو وفيساياس تشكل أكثر المناطق تضرراً. وشملت أكثر الانتهاكات شيوعاً الحوادث التي تُؤثر على المدارس، يليها قتل الأطفال وتشويههم، وتجنيد الأطفال واستخدامهم.

ألف - تجنيد الأطفال واستخدامهم

١١ - في الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت فرقة العمل القطرية تقارير عن ٥١ حالة من حالات تجنيد الأطفال واستخدامهم، تتعلق بما لا يقل عن ٥٩ طفلاً. وشملت هذه الحالات ما لا يقل عن ٥٢ من الفتيان و ٧ فتيات، تتراوح أعمارهم بين ١٠ سنوات و ١٧ سنة. ويشير معظم هذه الحالات إلى استخدام الأطفال في مهام الدعم.

جبهة مورو الإسلامية للتحريير

١٢ - على الرغم من قيام الجبهة في عام ٢٠٠٩ بتوقيع خطة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة وجبهة مورو الإسلامية للتحريير، وإصدارها بعد ذلك للأمر العام التكميلي، فقد واصلت الجبهة تدريبها للأطفال وتزويدهم بالسلاح والزي الرسمي. وسجلت فرقة العمل القطرية ١٢ حادثاً لتجنيد الأطفال واستخدامهم تورطت فيها جبهة مورو الإسلامية للتحريير. وجرى التحقق من سبعة من هذه الحوادث، شملت ١٦ من الفتيان تتراوح أعمارهم

بين ١٣ و ١٧ سنة وفتاة واحدة عمرها ١٧ سنة. واستخدم هؤلاء الأطفال للقيام بمهام قتالية ومهام دعم على حد سواء، بما في ذلك استخدامهم كحرس وسعاة ولصيانة الأسلحة ونقل الذخيرة.

١٣ - وارتدى بعض الأطفال الأنفي الذكر الزي العسكري الكامل وحملوا أحزمة عريضة تحوي ذخيرة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، تحققت فرقة العمل القطرية من أن قيادة القاعدة ١٠٦ لجهة مورو الإسلامية للتحرير تستخدم الأطفال في المهام القتالية وغير القتالية. وشهد ثلاثة فتيان تتراوح أعمارهم بين ١٣ و ١٦ سنة يرتدون الزي العسكري الكامل ويحملون الأسلحة الآلية في إحدى المناسبات العامة. وفي أوائل عام ٢٠١١، تحققت فرقة العمل القطرية من حالتين تتعلقان بأطفال يحملون أسلحة آلية ويؤدون المهام العسكرية. وشهد سبعة فتيان تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ١٦ سنة يحملون السلاح ويرتدون الزي العسكري. وفي تموز/يوليه ٢٠١٢، تحققت فرقة العمل القطرية من قيام قيادة القاعدة ١٠٣ في مقاطعة لاناو ديل سور بتجنيد أطفال. ووصف طفلان، هما فتى يبلغ من العمر ١٦ سنة وفتاة عمرها ١٧ سنة، أنشطتهما اليومية كمجندين لدى جبهة مورو الإسلامية للتحرير، بما في ذلك التدريب على فنون القتال وصيانة الأسلحة.

١٤ - وفي العادة لا يتم تجنيد الأطفال المرتبطين بجبهة مورو الإسلامية للتحرير قسراً؛ بل هم يُستدرجون للمشاركة بسبب تأثيرات اجتماعية وضغوط اقتصادية. ويعيش العديد من الأطفال الذين يعتبرون مرتبطين بالجبهة في مجتمعاتهم المحلية، ويظلون أحياناً ملتحقين بالمدارس. ويثير ذلك صعوبات محددة في ما يتصل بالتعرف على الأطفال المرتبطين بالجبهة وكذلك في فصل هؤلاء الأطفال عن الجماعة.

مناضلو بانغسامورو الإسلاميون في سبيل الحرية

١٥ - منذ تموز/يوليه ٢٠١١، وردت ادعاءات ذات مصداقية عن تجنيد حركة مناضلي بانغسامورو وقائدها كاتو لأطفال لا تتجاوز أعمارهم ١٠ سنوات. وتشير تقارير موثوق بها إلى وجود فتيات صغيرات يحملن السلاح ويرددن الشعارات. وفي آب/أغسطس ٢٠١٢، وردت بلاغات عن وجود عشرات من الأطفال في معسكر تدريب لمناضلي بانغسامورو ينفذون المسيرات والتدريبات وينظم لهم حفل تخرج. ولم يتسن التحقق من هذه الادعاءات عند كتابة هذا التقرير بسبب القيود الأمنية.

الجيش الشعبي الجديد

١٦ - واصلت الجبهة الديمقراطية الوطنية في الفلبين ادعاءاتها بأن جناحها العسكري، وهو الجيش الشعبي الجديد، لا يجند الأطفال للمشاركة بشكل مباشر في الأعمال القتالية. ولكن الجبهة صرحت بأن الجيش الشعبي الجديد لا يلتزم بتعريف تجنيد الأطفال واستخدامهم المحدد في مبادئ باريس لعام ٢٠٠٧، ويعترف بأنه يجند الأطفال ويدربهم ويستخدمهم في أغراض غير قتالية. غير أن الاطفال لا يزالون يجرحون ويقتلون خلال الاعتداءات وذلك كنتيجة مباشرة لارتباطهم مع الجيش الشعبي الجديد. وسُجِّلت اثنتا عشرة حالة من حالات تجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب الجيش الشعبي الجديد، تتعلق بثمانية فتيان وست فتيات. وتحققت فرقة العمل القطرية من أربع من هذه الحالات، تتعلق بأربع فتيات تتراوح أعمارهن بين ١٤ و ١٧ سنة وثلاثة فتيان في سن ١٦ سنة. وشهد الأطفال بأنه قد ترتب على ارتباطهم مع الجيش الشعبي الجديد أداء مهام قتالية وغير قتالية على حد سواء. ففي أيلول/سبتمبر ٢٠١١، على سبيل المثال، تحققت فرقة العمل القطرية من ارتباط فتاة عمرها ١٦ عاما بالجيش الشعبي الجديد في إقليم نيغروس أورينتال. وكان القادة المسؤولون عنها على علم بعمرها وكفوها بتنظيم حلقات دراسية للتوعية في المجتمعات المحلية وبمهام دعم أخرى. وتنقلت الفتاة مع الجماعة المسلحة وأقامت في مخيماتها وجرى تدريبها على أساليب القتال واستخدام الأسلحة.

جماعة أبو سياف

١٧ - تلقت فرقة العمل القطرية أثناء الفترة قيد الاستعراض تقارير عن ستة حوادث لتجنيد الأطفال واستخدامهم، ونُسبت هذه الحوادث إلى جماعة أبو سياف، وتعلقت بما لا يقل عن ١٧ من الفتيان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٣ و ١٧ سنة. وعلى الرغم من أن فرقة العمل القطرية لم تتمكن من التحقق من جميع الحوادث بسبب القيود الأمنية، يبرهن اتساق هذه البلاغات على تجنيد الأطفال على نحو نشط من جانب جماعة أبو سياف واستخدامهم لتنفيذ أنشطة الاختطاف مقابل فدية وكذلك للقيام بمهام قتالية. وتشير المعلومات إلى أن الأسر تتلقى تعويضات مالية لقاء مشاركة أطفالها في أنشطة جماعة أبو سياف، ولا يزال احتمال الحصول على المكافأة المادية يمثل القوة الحافزة الرئيسية. وتحققت فرقة العمل القطرية من تجنيد عشرة فتيان من أحد المجتمعات المحلية في مقاطعة باسيلان في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢. وتشير التقارير أيضا إلى مشاركة الأطفال في العمليات القتالية التي قامت بها جماعة أبو سياف ضد القوات المسلحة الفلبينية في مقاطعتي سولو وباسيلان. ففي ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، على سبيل المثال، قتل صبي في الثالثة عشرة من عمره كان مسلحا بقاذفة قنابل يدوية من طراز M-203 خلال مواجهة مسلحة مع القوات المسلحة الفلبينية.

القوات المسلحة الفلبينية والوحدة الجغرافية للقوات المسلحة الشعبية

١٨ - تلقت فرقة العمل القطرية ١٤ تقريراً عن قيام القوات المسلحة الفلبينية باستخدام الأطفال و ٧ تقارير عن قيام الوحدة الجغرافية المدنية المرتبطة بالقوات المسلحة. وكانت الحوادث التي تشارك فيها القوات المسلحة الفلبينية تتعلق بشكل عام باستخدام الأطفال كمرشدين ومخبرين في العمليات العسكرية ضد الجيش الشعبي الجديد. وظل الأطفال في معظم الحوادث المبلغ عنها مرتبطين بكتائب القوات المسلحة الفلبينية لفترات تتراوح بين بضع ساعات أو بضعة أيام، وفي وقت لاحق فروا أو أطلق سراحهم. وتشكل هذه الحوادث تهديدات خطيرة للسلامة البدنية للأطفال وتعرض الأطفال وجموعاتهم المحلية إلى مخاطر الانتقام على أيادي عناصر الجيش الشعبي الجديد.

١٩ - ففي نيسان/أبريل ٢٠١١، أجرت القوات المسلحة الفلبينية عملية عسكرية في مقاطعة أبرأ، استخدم فيها الأطفال كمخبرين وجرى استجوابهم بشأن مواقع المعسكرات وأفراد المجتمعات المحلية المتعاطفين مع الجماعات المسلحة. وفي أيار/مايو ٢٠١١، أُجبر فتى يبلغ من العمر ١٣ سنة في بلدية كيلبي، مقاطعة أبرأ، على إرشاد كتيبة المشاة الرابعة والخمسين في عملية ملاحقة لمقاتلي الجيش الشعبي الجديد. ودعا المجتمع المحلي إلى إطلاق سراحه وسمح للفتى بالعودة إلى دياره بعد يوم واحد. وفي تموز/يوليه ٢٠١٢، أُجبر أفراد من كتيبة المشاة السابعة والخمسين فتيين يافعين، يبلغان من العمر ١٢ و ١٣ سنة، على مرافقتهم في عملية ملاحقة للجيش الشعبي الجديد في مقاطعة كوتاباتو الشمالية. وقد فر الطفلان بعد عدة ساعات وعادا إلى ديارهما.

٢٠ - وبينما تتخذ القوات المسلحة الفلبينية تدابير ملموسة من أجل ضمان عدم تجنيد الأطفال في الوحدة الجغرافية المدنية بالقوات المسلحة، بما في ذلك عبر إصدار توجيهات بهذا الشأن، تبين الحوادث أن وحدات هذه الوحدة تستخدم الأطفال عموماً أثناء عملها في المناطق النائية. وفي نيسان/أبريل ٢٠١١، تبين أن فتى يبلغ من العمر ١٤ سنة، في بلدية لامبايانغ، مقاطعة سلتان كودارات، عضو في الوحدة الجغرافية المدنية بالقوات المسلحة، حيث شوهد يلبس زياً عسكرياً ويحمل بندقية، ويقوم بتوفير الأمن في مناسبة عامة. وفي حزيران/يونيه ٢٠١١، قتل أحد أعضاء الوحدة الجغرافية المدنية بالقوات المسلحة وهو ذكر يبلغ من العمر ١٦ عاماً، وذلك في مقاطعة سوريغاو ديل سور في كمين للجيش الشعبي الجديد.

٢١ - ولاحظت فرقة العمل القطرية أيضاً أن القوات المسلحة الفلبينية واصلت علناً نشر أسماء وصور أطفال، ووصفهم بالأعضاء المزعومين في الجماعات المسلحة، وهي ممارسة تثير شواغل جدية فيما يتعلق بالحماية. وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، جرى التحقق من ست

حالات تشمل سبعة فتيان وثلاث فتيات. وأجبر بعض هؤلاء الأطفال على تغيير مكان إقامتهم بسبب الخوف من الانتقام على أيادي عناصر القوات المسلحة الفلسطينية. ففي حزيران/يونيه ٢٠١١، على سبيل المثال، أفادت فرقة المشاة الرابعة أنها صادفت ثلاثة أطفال أثناء العمليات العسكرية ضد الجيش الشعبي الجديد في مقاطعة سوريغاو ديل سور. وقدمت أسماء الفتيان، الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ سنوات و ١٢ سنة، إلى وسائل الإعلام ووصف الأطفال بـ "الأطفال الجنود" واهتموا بالمشاركة في كمين استهدف جنود القوات المسلحة الفلسطينية.

قيام القوات المسلحة الفلسطينية باحتجاز الأطفال لارتباطهم بالمجموعات المسلحة

٢٢ - كذلك ظل قيام القوات المسلحة الفلسطينية وغيرها من قوات الأمن باحتجاز أطفال يُزعم أنهم مرتبطون بالمجموعات المسلحة مصدر قلق خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتحققت فرقة العمل القطرية من ست حوادث من هذا القبيل، تشمل ستة فتيان وثلاث فتيات. وفي أيار/مايو ٢٠١٢، قام أفراد من كتيبي المشاة الخامسة والعشرين والخامسة والسبعين بنقل فتى يبلغ من العمر ١٦ سنة إلى المستشفى، أصيب بجروح في تقاطع نيران خلال مواجهة مسلحة بين القوات المسلحة الفلسطينية والجيش الشعبي الجديد في مقاطعة أغوسان ديل سور. وبعد الوصول إلى المستشفى، أمر الجنود بنقله قبل أن يكون قد تلقى العلاج على نحو مناسب وقد أخذ الصبي في وقت لاحق في رحلة تستغرق ثماني ساعات إلى مستشفى في أحد المعسكرات. واتهم الطفل فيما بعد بالانتماء إلى الجيش الشعبي الجديد ولم يسمح له بالاتصال بأسرته وجرى استجوابه. وأطلقت القوات المسلحة الفلسطينية سراحه في نهاية المطاف بعد أحد عشر يوماً من الاحتجاز. وفي حادثة أخرى وقعت في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٢ في بلدية سان أندريس في مقاطعة كوزون، أُلقت كتيبة المشاة الرابعة والسبعون القبض على فتى يبلغ ١٦ سنة من العمر لارتباطه المزعوم بالجيش الشعبي الجديد. وأمضى الفتى أكثر من شهر في سجن تابع للمقاطعة قبل نقله إلى عهدة مؤسسة رعاية اجتماعية تابعة للحكومة.

باء - قتل الأطفال وتشويههم

٢٣ - خلال الفترة قيد الاستعراض، سجلت فرقة العمل القطرية ١٠٠ حادثة قتل وتشويه. وتحققت فرقة العمل القطرية من ٤٢ حادثة من هذه الحوادث، تشمل إصابة ٢١ فتى و ٢٥ فتاة بجروح، وقتل ١٥ فتى و ٣ فتيات. ويتعلق معظم التقارير بحوادث تقاطع نيران وإطلاق نار عشوائي خلال المواجهات المسلحة. كذلك وقع أطفال ضحايا لاعتداءات بالأجهزة المتفجرة المرتجلة ولانفجارات الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة. ونسبت بعض الحالات إلى جبهة مورو الإسلامية للتحرير (١١)، والجيش الشعبي الجديد (١١)؛

وجماعة أبو سيف (٨)؛ والقوات المسلحة الفلبينية (٣١)؛ والوحدة الجغرافية المدنية بالقوات المسلحة (٨)؛ وجناة مجهولين (٣١).

جبهة مورو الإسلامية للتحرير

٢٤ - في الفترة المشمولة بالتقرير، سجلت ١١ حالة من حالات القتل والتشويه المنسوبة إلى جبهة مورو الإسلامية للتحرير. وكان معظم الحالات ذات الصلة بجبهة مورو الإسلامية للتحرير يتعلق بالقتال بين مجتمعات مورو المحلية. ونادراً ما يلجأ أفراد هذه المجتمعات المحلية إلى نظام العدالة العامة، وكثيراً ما يجري التوصل إلى تسويات بين الأطراف المتحاربة عن طريق جبهة مورو الإسلامية للتحرير، بما في ذلك حالات وقع فيها ضحايا من الأطفال. ولا تزال النزاعات بين قادة جبهة مورو الإسلامية للتحرير تعرض للخطر المدنيين في المجتمعات المحلية المتضررة، بمن فيهم الأطفال. وفي إحدى الحوادث التي وقعت في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، أدت مواجهة مسلحة بين قادة جبهة مورو الإسلامية للتحرير وجماعة مقاتلي بانغسامورو الإسلاميين في سبيل الحرية في بلدية داتو بيانغ، مقاطعة ماغينداناو، إلى إصابة فتى يبلغ من العمر ١٧ سنة في تقاطع النيران. وفي حادثة أخرى وقعت في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٢، جرى إطلاق النار على فتاة يبلغ عمرها ١٤ سنة وجرحها، في بلدية سلتان سا بارونجيس، مقاطعة ماغينداناو، خلال منازعة بين قادة جبهة مورو الإسلامية للتحرير.

الجيش الشعبي الجديد

٢٥ - سجلت فرقة العمل القطرية ١١ حادثة من حوادث قتل وتشويه الأطفال المنسوبة إلى الجيش الشعبي الجديد. وواصلت الجماعة المسلحة تنفيذ هجمات بارزة على القوات المسلحة الفلبينية، أسفرت في كثير من الأحيان عن وقوع خسائر في صفوف المدنيين. وعلى الرغم من الالتزام المعلن للجيش الشعبي الجديد بالقانون الدولي الإنساني، يلجأ هذا الجيش إلى نصب الكمائن وشن الاعتداءات بالأجهزة المتفجرة المرتجلة في الأماكن العامة. وفي إحدى الحالات في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، أسفر كمين نصبه الجيش الشعبي الجديد لسفينة عامة تحمل جنوداً ومدنيين في بلدية لاس نافاس، مقاطعة سامار الشمالية، عن قتل فتى يبلغ عمره ١٥ سنة. وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، في البلدية نفسها، أوقع الجيش الشعبي الجديد عناصر من كتيبة المشاة الثالثة والستين في كمين أدى إلى قتل عشرة جنود وفتى يبلغ عمره ٩ سنوات. وفي حادثة أخرى وقعت في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، ألقى أعضاء في قيادة ميرادو أرسى التابعة للجيش الشعبي الجديد قبلة يدوية على مخفر عسكري في منطقة باكويباتو، مدينة دافاو، وقعت في جمع عام التأم فيه المجتمع المحلي لمشاهدة عرض سيرك. وأصيب أكثر من ٥٠ شخصاً بجروح، منهم ١٢ فتى و ٩ فتيات تتراوح أعمارهم

بين ٤ سنوات و ١٧ سنة. وأصدرت الجبهة الديمقراطية الوطنية للفلبين اعتذارا رسميا إلى أسر الضحايا. غير أنه لا توجد معلومات عن الإجراءات المتخذة لمحاسبة الجناة.

جماعة أبو سياف

٢٦ - تمكنت فرقة العمل القطرية من أن تسند إلى جماعة أبو سياف المسؤولية عن ثمان حالات مسجلة لقتل الأطفال وتشويههم، بما في ذلك باستخدام نصب الكمان، والألغام الأرضية، والأجهزة المتفجرة المرتجلة. ولا يزال التحقق من هذه الحالات صعبا بسبب حالة انعدام الأمن السائدة في مناطق عمليات جماعة أبو سياف. وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، أفيد عن قيام جماعة أبو سياف بقصف كنيسة في بلدية جولو، مقاطعة سولو، جرحت فيه فتاة يبلغ عمرها ٩ سنوات. وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، أفضى انفجار قبلة في فندق في مدينة زامبوانغا تُعزى مسؤولية تنفيذها إلى جماعة أبو سياف، إلى جرح فتاتين تبلغان من العمر ستان وأربع سنوات.

القوات المسلحة الفلبينية

٢٧ - شاركت القوات المسلحة الفلبينية والوحدة الجغرافية المدنية بالقوات المسلحة في ٣٩ من حوادث القتل والتشويه. وأفيد أن القوات المسلحة الفلبينية شاركت في سياق عملياتها العسكرية في هجمات على مساكن أو غيرها من الأماكن التي زُعم أن مقاتلي الجيش الشعبي الجديد يتواجدون فيها. ففي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، على سبيل المثال، قتل فتیان يبلغان من العمر ٨ سنوات و ١٣ سنة وجرحت فتاة يبلغ عمرها ٥ سنوات عندما قام أفراد من كتيبة المشاة السابعة والعشرين بتمشيط مترهم في بلدية كيبلاوان، مقاطعة دافاو ديل سور. وفي أعقاب هذه الحادثة، قامت القوات المسلحة الفلبينية بصرف ضابط و ١١ مجندا من الخدمة وأمرتهم بأن يلزموا ثكناتهم، وكانوا، وقت كتابة هذا التقرير، يخضعون لتحقيقات تجريها المحكمة العسكرية العامة قبل محاكمتهم. وفي حالة مشابهة وقعت في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٢، قام جنود من كتيبة المشاة التاسعة والأربعين بإطلاق النار على مسكن زُعم أنه يأوي مقاتلا من الجيش الشعبي الجديد في بلدية لابو، مقاطعة كامارين نورتي، مما أسفر عن موت فتيتين يبلغان من العمر ٧ و ١٠ سنوات وجرح فتاة يبلغ عمرها ١٤ سنة.

جناة مجهولون

٢٨ - سجلت فرقة العمل القطرية ٣١ حادثة أخرى تتعلق بذخائر غير منفجرة واستخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة على أيادي جناة مجهولين. ومن أصل هذه الحالات، تتعلق ١٣ حالة باعتداءات على مدارس نُفذت بأجهزة متفجرة مرتجلة وسبع حالات بقيام رجال ملثمين

يركبون دراجات نارية بإلقاء قنابل يدوية. وأسفر ذلك عن قتل سبعة أطفال وجرح ٢٠ طفلاً طوال الفترة المشمولة بالتقرير. ووقع معظم هذه الحالات في منطقة مينداناو الوسطى.

جيم - العنف الجنسي ضد الأطفال

٢٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجّلت فرقة العمل القطرية وقوع تسع من حوادث العنف الجنسي ضد الأطفال في سياق ظروف النزاع السائدة، تم التحقق من ثلاث منها. ولئن كان عدد الحوادث المبلغ عنها أقل مما يقع فعلياً من حوادث خوفاً من الوصم، فإن المعلومات المتوافرة توحي بأن هذه الحالات تظل حالات منفردة. وفي إحدى الحوادث التي وقعت في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، تعرضت فتاة تبلغ من العمر ١٧ عاماً لاغتصاب جماعي من قبل ثلاثة جنود من كتيبة المشاة السادسة عشرة في بلدية باراس بمقاطعة ريزال. ورغم محاولة الجناة تسوية القضية مع الأسر، فقد صُرفوا من الخدمة وهم يواجهون الآن اتهامات جنائية. وفي حادثة أخرى وقعت في ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٢، اختُطفت فتاة عمرها ١٦ عاماً واغتُصبت على مدى ثلاثة أيام من قبل ضابط في القوات المسلحة الفلبينية في بلدية مانكايان بمقاطعة بنغيت. ورغم توجيه اتهامات للجاني المزعوم، فقد حُفظت القضية ريثما تتعافى الضحية نفسياً فتتمكن من الإدلاء بشهادتها. وفي حادثة أخرى، تعرضت فتاة تبلغ من العمر ١٧ عاماً لاغتصاب جماعي من قبل عدد من الرجال، من بينهم اثنان من الأعضاء الحاليين في الوحدة الجغرافية المدنية بالقوات المسلحة، في ١ حزيران/يونيه ٢٠١١، أثناء احتفال في إحدى القرى في محافظة نيجروس الغربية. ولم يتم مكتب المدعي العام للمقاطعة بمتابعة القضية، ولم يتم القبض على المشتبه بهم. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، كانت أسرة الضحية لا تزال تتلقى تهديدات بالقتل. ومن المهم أن تقوم القوات المسلحة الفلبينية بوضع آليات لوقف العنف الجنسي والجنساني ومنع ارتكاب هذا النوع من العنف، وفرض الجزاءات المناسبة على مرتكبيه وكفالة عدم اتخاذ أي إجراءات تضر بالضحايا.

دال - اختطاف الأطفال

٣٠ - خلال الفترة قيد الاستعراض، تلقت فرقة العمل القطرية تقارير بوقوع أربع حالات اختطاف للأطفال نسبت إلى جماعة أبو سياف، لم يتسن التحقق من أي منها بسبب القيود الأمنية. وذكر أن جماعة أبو سياف ضالعة في أنشطة الخطف مقابل الفدية والابتزاز، وأنها تستهدف الأطفال والمعلمين والعاملين في مجال الرعاية الصحية، وذلك بهدف كسب الموارد المالية اللازمة لدعم عملياتها. ووفقاً لمعلومات وردت من روايات متنقلة، تورط أيضاً

في عمليات الخطف التي تقوم بها جماعة أبو سيف من أجل الحصول على فدية أفراد من المجتمع المحلي من خارج الجماعة، من بينهم أطفال يعملون كمخبرين وحافظين وحراس.

هاء - الهجمات على المدارس والمستشفيات

٣١ - في الفترة المشمولة بالتقرير، سجلت فرقة العمل القطرية ١٥٠ حادثةً تضررت منها مدارس ومستشفيات. وكانت جماعات مسلحة، منها جبهة مورو الإسلامية للتحرير والجيش الشعبي الجديد وجماعة أبو سيف، مسؤولة عن ٨٨ حادثةً شملت تنفيذ هجمات مباشرة على المرافق التعليمية والصحية أو التسبب بأضرار من جراء استخدام القنابل اليدوية والأجهزة المتفجرة المرتجلة أو تبادل إطلاق النار. وكانت القوات المسلحة الفلبينية مسؤولة عن ٦٢ حادثةً أضرت بالمدارس والمستشفيات، على رأسها استخدام المدارس لأغراض عسكرية. وتجدد الإشارة، مع ذلك، إلى أن فرقة العمل القطرية لاحظت انخفاضاً كبيراً في عدد الحوادث المنسوبة إلى القوات المسلحة الفلبينية من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٣.

جبهة مورو الإسلامية للتحرير

٣٢ - تحققت فرقة العمل القطرية من خمسة حوادث منسوبة إلى جبهة مورو الإسلامية للتحرير تسببت في الإضرار بالمدارس، شملت التدمير الجزئي لثلاث مدارس والاستخدام العسكري لاثنتين أخريين. وفي ١٩ أيار/مايو ٢٠١٠، اندلعت اشتباكات مسلحة بين أحد قادة جبهة مورو الإسلامية للتحرير وقوات الأمن التابعة لإحدى الوحدات الحكومية المحلية في بلدية سلطان سا بارونغيس بمقاطعة ماغوينداناو. وأضرمت الجبهة النار في المنازل، وفي مدرسة ابتدائية ومدرسة إسلامية. وأوقفت قيادة الجبهة هذا القائد في وقت لاحق كإجراء تأديبي. وفي ١٨ آب/أغسطس ٢٠١١، أسفرت اشتباكات نشبت بين جبهة مورو الإسلامية للتحرير ومناضلي بانغسامورو الإسلاميين في سبيل الحرية في بلدية داتو بيانغ بمقاطعة ماغوينداناو، عن تدمير مدرستين ابتدائيتين جزئياً وإلحاق أضرار جسيمة بإحدى المدارس الإسلامية التي أصيبت بقذيفة صاروخية. وكانت الجبهة مسؤولة أيضاً عن استخدام المدارس في أغراض عسكرية. ففي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، على سبيل المثال، استخدم ٤٠ فرداً من عناصر قيادة القاعدة ١١٣ إحدى المدارس في مقاطعة زامبوانغا سيبوغي خلال اشتباك مع القوات المسلحة الفلبينية.

الجيش الشعبي الجديد

٣٣ - في ١١ أيار/مايو ٢٠١٠، نصب الجيش الشعبي الجديد كميناً لقافلة حكومية في طريقها إلى مركز للاقتراع في مقاطعة وادي كومبوستيلا. وكان بين الضحايا معلمٌ يعمل

بصفته عضواً في مجلس مفتشي الانتخابات أثناء الانتخابات الوطنية التي جرت عام ٢٠١٠. واعتذر الجيش الشعبي الجديد عن الحادث في بيان علي. وفي حادثة أخرى وقعت في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١١، وضع الجيش الشعبي الجديد جهازاً متفجراً مرتجلاً داخل حرم مدرسة ابتدائية في بلدية بانابو، بمقاطعة دافاو ديل نورت. وتم تفجير الجهاز لجذب انتباه مفرزة تابعة للقوات المسلحة الفلبينية شكلتها مؤخراً كتيبة المشاة السابعة والستين، لكن التفجير لم يسفر عن وقوع إصابات. وفي حادثين آخرين، شن الجيش الشعبي الجديد هجمات على المفازر التابعة للقوات المسلحة الفلبينية المرابطة بالقرب من المدارس.

جماعة أبو سياف

٣٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت جماعة أبو سياف في استهداف العاملين في مجالي التعليم والصحة بغرض ابتزازهم. وفي حادث وقع في حزيران/يونيه ٢٠١٠، أُوقِمت الدراسة في مدرسة ابتدائية في بلدية باتيكول بمقاطعة سولو، عقب انتشار مزاعم بتلقي المعلمين لرسائل تهديد متكررة. ونتيجة لذلك، أُغْلِقَت المدرسة لمدة ستة أشهر لحين اتخاذ ترتيبات أمنية كافية. وفي حادثين آخرين وقعاً في أيار/مايو ٢٠١٠، أحرقت جماعة أبو سياف مدرستين في مقاطعة باسيلان، مما أثر على دراسة ١٥٠ طفلاً على الأقل.

القوات المسلحة الفلبينية

٣٥ - سجلت فرقة العمل القطرية ٦٢ حادثة أضرت بالمدارس والمستشفيات كانت القوات المسلحة الفلبينية ضالعة فيها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لوحظ انخفاض ملحوظ في الحوادث. وتشمل غالبية هذه الحوادث الاستخدام العسكري للمدارس (٢٨) والوحدات الصحية الريفية (٣)، في مخالفة للقانون الوطني في الفلبين (القانون الجمهوري رقم ٧٦١٠). وفي حالة وقعت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، استخدمت كتيبة المشاة الرابعة والخمسين مبنى مدرسة في بلدة كيلبي في بلدية توبو بمقاطعة أبراء، كثكنة عسكرية، حيث أقامت مدفعين كبيرين على أرض المدرسة وكدست الذخيرة في العراء. وفي حادث آخر وقع في تموز/يوليه ٢٠١١، أقامت كتيبة المشاة التاسعة والستين مفرزة مجاورة لمدرسة ابتدائية في بلدة باراديز إمباك بمنطقة باكيباتو في مدينة دافاو. وخلال الفترة قيد الاستعراض، وقعت ثلاثة اشتباكات مسلحة في المنطقة المجاورة مباشرة لهذه المدرسة، مما دفع الأهالي إلى تقديم شكوى رسمية إلى مجلس المدينة بشأن وجود وحدة للقوات المسلحة الفلبينية بالقرب من المدرسة.

جناة مجهولون

٣٦ - بالإضافة إلى ما سبق، تحققت فرقة العمل القطرية من ست حالات لتهديدات أو مضايقات للعاملين في مجالي التعليم والصحة، وهجومين على المستشفيات قام بهما جناة مجهولون. ونتيجة لهذه الحوادث، حرم عدد يقدر بـ ٨٤٥ ٢ طفلاً من التعليم، إما بصورة مؤقتة أو لفترات طويلة، بشكل أساسي في المناطق التي تسيطر عليها جبهة مورو الإسلامية للتحرير.

٣٧ - وما زالت هناك مخاوف أيضاً إزاء استخدام المدارس كمراكز للاقتراع، ومشاركة العاملين في مجال التعليم كموظفين للاقتراع أثناء الانتخابات، كما ينص القانون الوطني الفلبيني، مما قد يؤدي إلى اعتبار المدارس والمعلمين بشكل خاطئ أهدافاً لمشروعة للهجوم. وتحققت فرقة العمل القطرية من خمس حالات قتل خارج نطاق القضاء لعاملين في المدارس ارتكبتها مجهولون، مما أثار الفرع بين الأهالي بشأن سلامة التلاميذ. وفي ٣ شباط/فبراير ٢٠١٢ في بلدية بالاناس بمقاطعة ماسبات، على سبيل المثال، أطلق مسلحان النار على أحد المعلمين فأردياه قتيلاً أمام الأطفال أثناء الحصة الدراسية.

ثالثاً - تنفيذ آلية الرصد والإبلاغ في الفلبين

٣٨ - منذ تقرير القطري السابق عن حالة الأطفال في الفلبين، عززت فرقة العمل القطرية نطاق تغطيتها الجغرافية لأغراض أنشطة الرصد والتحقق، وأدكت الوعي بين المنظمات الشريكة بشأن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال. وعلاوة على ذلك، في أيار/مايو ٢٠١٠، عيّن كل عضو من أعضاء فرقة العمل القطرية رسمياً مسؤولين للتنسيق معنيين بآلية الرصد والإبلاغ مقرهم في مانيلا ومينداناو، وذلك لكفالة مشاركة شركاء الأمم المتحدة على نطاق واسع وتعزيز المشاركة على الصعيد الميداني. وعُقدت عدة حلقات دراسية تدريبية في أيار/مايو وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ من أجل بناء قدرات الموظفين العاملين في الميدان في مجال جمع التقارير وتوثيقها والتحقق منها بشكل استباقي. وأسهم إنشاء الأفرقة العاملة التقنية التابعة لفرقة العمل القطرية على مستوى مانيلا ومينداناو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ في توسيع نطاق المشاركة في آلية الرصد والإبلاغ.

رابعاً - متابعة تنفيذ استنتاجات الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والتزاع المسلح

٣٩ - نظّمت دورات توجيهية مستمرة عن آلية الرصد والإبلاغ لأعضاء فرقة العمل القطرية وللمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية لتعزيز الوعي وتشجيع الشركاء على الإبلاغ عن الانتهاكات. وفي عام ٢٠١٢، قدمت فرقة العمل القطرية تدريباً على مهمة

”الإنداز الأول“ لأكثر من ٥٣٠ من المحامين والمحققين الوطنيين في مجال حقوق الإنسان، والعاملين الحكوميين في الخطوط الأمامية، والشركاء من المجتمع المدني وموظفي المنظمات الإنسانية القائمة في المناطق المتضررة من النزاع في جميع أنحاء الفلبين، بما في ذلك المناطق في جنوب الفلبين التي لا تزال الأمم المتحدة غير قادرة على الوصول إليها. وبالإضافة إلى ذلك، تلقى ٥٢٦ فرداً من أفراد الأمن في مينداناو يتألفون من ٤٧٩ عنصراً من عناصر من القوات المسلحة الفلبينية و٤٧ عنصراً من الشرطة الوطنية الفلبينية تدريباً في مجالات القانون الإنساني الدولي، وحقوق الإنسان، وحماية الطفل. ومن أجل تعزيز قدرة الحكومة في مجال حماية الطفل، وافقت فرقة العمل القطرية وشركاء حكوميين مختلفون، من بينهم القوات المسلحة الفلبينية، على عقد اجتماعات دورية ابتداءً من آب/أغسطس عام ٢٠١٢ لمناقشة استراتيجيات تعميق الطابع المؤسسي للنظام المشترك بين الوكالات الذي تتبعه الحكومة لرصد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال والإبلاغ عنها والتصدي لها، ومتابعة وضع استراتيجية للقوات المسلحة الفلبينية بشأن الأطفال والنزاع المسلح. وأجرت الحكومة حصرًا للموارد والخدمات المتاحة حالياً لضحايا الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، لاستخدامه كأساس لزيادة تطوير نظام الحكومة للرصد والإبلاغ والتصدي. وتواصل فرقة العمل القطرية عرض حالات محددة من الانتهاكات الجسيمة على الشركاء الحكوميين المعنيين، بمن فيهم القوات المسلحة الفلبينية، لاتخاذ إجراءات الاستجابة الملائمة.

٤٠ - وبذلت جهود لتعديل القانون الجمهوري رقم ٧٦١٠ لضمان عدم محاكمة الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة. وبالتعاون مع فرقة العمل القطرية، قامت اللجنة الفرعية الحكومية المعنية بالأطفال المتضررين من النزاع المسلح والتشرد التابعة لمجلس رفاه الأطفال، بتنظيم حلقة عمل في حزيران/يونيه ٢٠١٠ بشأن قانون مقترح لحماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح. ويتوخى من مشروع القانون موازنة التشريعات الحالية ومعالجة ما بها من تناقضات وثغرات حتى تصبح متوافقة مع المعايير الدولية. ويسعى مشروع القانون إلى استحداث عملية أكثر منهجية للتعامل مع الأطفال المتضررين من النزاع المسلح وهو يوفر إطاراً قانونياً لمنع الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال والتصدي لها. ووافق مجلس النواب على مشروع القانون المعنون ”الأطفال في حالات النزاع المسلح“ في ١٠ آذار/مارس ٢٠١١، وقُدِّمت مشاريع قوانين مماثلة على مستوى مجلس الشيوخ في حزيران/يونيه ٢٠١١. ومهدت أولى جلسات مجلس الشيوخ الفلبيني المعقودة بشأن التشريع المقترح في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ الطريق أمام صياغة خطة لبذل جهود الاتصالات والدعوة فيما يتعلق بمشروع قانون الأطفال في حالات النزاع المسلح في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وأحرز تقدم مشجع عندما نظم مجلس الشيوخ الفلبيني اجتماعاً لفريق عامل تقني معني

بمشروع قانون الأطفال في حالات النزاع المسلح في تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١١ لتوحيد جميع مشاريع القوانين المطروحة على مجلس الشيوخ ضمن نسخة شاملة واحدة.

خامسا - حالة الحوار وخطط العمل مع القوات المسلحة والجماعات المسلحة في الفلبين

جبهة مورو الإسلامية للتحرير

٤١ - عقب توقيع خطة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة وجبهة مورو الإسلامية للتحرير من أجل وقف ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم في آب/أغسطس ٢٠٠٩ في مينداناو، عينت الجبهة لجنة مؤلفة من خمسة أفراد للتعاون مع فرقة العمل القطرية لتنفيذ خطة العمل. وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، أصدرت قيادة الجبهة أمرا عاما تكميليا، يكرر تأكيد سياسة الجبهة المتعلقة بعدم تجنيد الأطفال، وينص على فرض جزاءات على انتهاك هذه السياسة، وعلى تشكيل وحدات لحماية الطفل داخل قوات بانغسامارو المسلحة الإسلامية، الجناح العسكري للجبهة.

٤٢ - والتقت ممثلي الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، أثناء زيارتها الرسمية للفلبين في نيسان/أبريل ٢٠١١، بقيادة الجبهة لمناقشة تنفيذ خطة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة والجبهة. ووافقت اللجنة التابعة للجبهة والمؤلفة من خمسة أفراد على العمل مع فرقة العمل القطرية على وضع جدول زمني لتنفيذ خطة العمل ولكفالة وضع تدابير لتحسين الامتثال تستهدف قيادات قواعد الجبهة. وأثناء عملية التسجيل الأصلية بعد التوقيع على خطة العمل، جرى تسجيل أكثر من ٥٠٠ طفل من قبيل أفراد المجتمع المدرّبين بدعم من الأمم المتحدة، بغرض كفالة حصول هؤلاء الأطفال على الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والبرامج المجتمعية الرامية إلى منع تجنيدهم.

٤٣ - وأسفر انتهاء مدة خطة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة والجبهة في تموز/يوليه ٢٠١١، بعد تنفيذها لمدة سنتين، عن فترة عدم نشاط طويلة ريثما توقع الجبهة إضافة بشأن تمديد تنفيذ خطة العمل. وواصلت الجبهة إبداء الالتزام بمبادئ خطة العمل، وأعلنت قيادة الجبهة في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣ عن موافقتها على التمديد المفتوح الذي يمهّد الطريق لمزيد من التعاون مع الأمم المتحدة من أجل التنفيذ الكامل لأحكام خطة العمل. كذلك يتيح التقدم المحرز مؤخرا في محادثات السلام بين الحكومة والجبهة فرصة للتنفيذ السريع لخطة العمل.

٤٤ - وفي أيار/مايو ٢٠١٣، أجرى وفد في مشترك بين اليونيسيف ومكتب ممثلي الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح زيارة إلى الفلبين لكي يناقش مع الحكومة والجبهة سبيل

المضي قدماً بشأن التنفيذ الكامل لخطة العمل. ووافقت الجبهة على العمل مع فرق العمل القطرية بشأن وضع خطة تشغيلية ملموسة ومحددة زمنياً تتضمن معايير بغرض تنفيذ جميع أحكام خطة العمل. وتتضمن هذه المعايير التدريب والتوعية في صفوف قيادات قواعد الجبهة والمعسكرات الأخرى، ورصد الامتثال من خلال التقارير المرحلية لقيادات القواعد، ومتابعة الشواغل المتبقية مع قيادات قواعد الجبهة.

الجيش الشعبي الجديد

٤٥ - في نيسان/أبريل ٢٠١١، بدعم من الحكومة ومن مكتب المستشار الرئاسي لعملية السلام، التقت ممثلي الخاصة في مانبلا بأعضاء فريق التفاوض التابع للجبهة الديمقراطية الوطنية للفلبين لإجراء محادثات عن إمكانية وضع خطة عمل من أجل وقف ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل الجيش الشعبي الجديد. ولاحقاً، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، التقى فريق في من مكتب ممثلي الخاصة مع أعضاء فريق التفاوض التابع للجبهة الديمقراطية الوطنية للفلبين في أوترينجت، هولندا، لإجراء مناقشة أولية بشأن الشواغل المتعلقة بحماية الأطفال. ولا تزال الجبهة تنكر وجود أطفال في صفوف الجيش الشعبي الجديد، وقد أعلنت أن الأطفال البالغين من العمر ١٥ عاماً فأكثر قد يتم إلحاقهم بوحدات الدفاع الذاتي التابعة للجيش الشعبي الجديد أو بوحدات غير قتالية أخرى. وفي ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢، أصدرت الجبهة إعلاناً وبرنامج عمل من جانب واحد بشأن حقوق الأطفال وحمايتهم ورفاههم، دفعت فيه بعدم جواز إدراج الجيش الشعبي الجديد في تقرير السنوي عن الأطفال والنزاع المسلح، ورفضت تطبيق البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة على الجماعات المسلحة من غير الدول، وكذلك مبادئ باريس، بما في ذلك فكرة أن ارتباط الأطفال بوظائف الدعم يُعدّ مثير قلق. وفي حين أعربت الجبهة عن استعدادها لمواصلة الحوار مع الأمم المتحدة من أجل حماية أفضل للأطفال، فإن المناقشات بشأن إعداد خطة عمل لم تُستأنف بعد.

القوات المسلحة الفلبينية

٤٦ - يسرني أن أشير إلى أن حكومة الفلبين تضع اللمسات الأخيرة على خطة تنفيذ نظام الرصد والإبلاغ والتصدي لمنع الحوادث المحددة التي تشمل ارتكاب انتهاكات جسيمة ضد الأطفال والتصدي لها. وأسفرت الاجتماعات المنعقدة على المستوى الفني برئاسة مشتركة بين مجلس رفاة الطفل وفرقة العمل القطرية، التي تشمل مكتب حقوق الإنسان التابع للقوات المسلحة الفلبينية، عن فتح المجال للتفاعل المنتظم مع الأمم المتحدة بشأن منع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال والتصدي لها.

٤٧ - واستطاعت ممثلي الخاصة، أثناء زيارتها الرسمية إلى الفلبين في نيسان/أبريل ٢٠١١، الحصول على التزام من إدارة الدفاع الوطني والقوات المسلحة الفلبينية بالتعاون في إعداد استراتيجية تنفيذية لحماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح. وترمي هذه الخطة الاستراتيجية إلى معالجة الشواغل المتعلقة باستخدام العسكري للمدارس، والارتباط المزعوم للأطفال بالوحدات الجغرافية المدنية بالقوات المسلحة، واحتجاز الأطفال المزعوم ارتباطهم بجماعات مسلحة، وتعريض الأطفال الذين تتم مصادفتهم في إطار العمليات العسكرية لأنظار الرأي العام ووسائل الإعلام، والعنف الجنسي والجنساني المرتبطين بالنزاعات، علاوة على إنشاء عملية لتشاطر المعلومات.

٤٨ - وتقوم القوات المسلحة الفلبينية أيضا بوضع اللمسات الأخيرة على مشروع المبادئ التوجيهية بشأن إجراء العمليات في المقار المباشرة للمدارس والمستشفيات أو داخل محيطها، التي من المتوقع أن يبدأ العمل بها بوصفها توجيهاً خاصاً بعمليات تلك القوات في الأشهر المقبلة. وإضافة إلى ذلك، وفي ما يتعلق باستخدام الأطفال أثناء العمليات العسكرية، أصدرت القوات المسلحة الوطنية توجيهات تحظر استخدام الأطفال، وتنبط بالقادة المسؤولة عن ذلك، وتضع إجراءات للتحقيق وتدابير تصحيحية.

سادسا - التوصيات

٤٩ - إنني أدعو جميع أطراف النزاع في الفلبين إلى الوقف الفوري لجميع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال واتخاذ تدابير ترمي لمواصلة منع هذه الانتهاكات.

٥٠ - وأرحب بالتطورات التي شهدتها عملية السلام في مينداناو بين الحكومة وجبهة مورو الإسلامية للتحرير، وأشجع الطرفين على مواصلة مشاورتهما مع فرقة العمل القطرية من أجل إدراج المسائل المتعلقة بحماية الأطفال في جدول أعمال محادثات السلام.

٥١ - وأشجع الجهات المانحة الدولية على إتاحة الموارد المالية اللازمة لمساعدة فرقة العمل القطرية على تعزيز قدرات مواردها البشرية في مجال الرصد والإبلاغ، وأشجعها كذلك على دعم التنفيذ الكامل لخطة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة وجبهة مورو الإسلامية للتحرير.

ألف - التوصيات الموجهة إلى حكومة الفلبين

٥٢ - إنني أرحب بدعم الحكومة لحوار الأمم المتحدة مع الجماعات المسلحة غير الحكومية مثل جبهة مورو الإسلامية للتحرير والجبهة الديمقراطية الوطنية للفلبين/الجيش الشعبي الجديد بشأن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. وأشجع الحكومة على مواصلة دعمها لتنفيذ خطة العمل مع جبهة مورو الإسلامية للتحرير.

٥٣ - وأشجع الحكومة على مواصلة حوارها وتعاونها مع فرقة العمل القطرية من أجل تعزيز قدرة قواتها المسلحة على كفالة توفير حماية أفضل للأطفال ومنع الانتهاكات في المناطق المتضررة من النزاعات، عن طريق إدماج القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ولا سيما حقوق الأطفال وحماية الأطفال، ضمن ما تتلقاه القوات المسلحة والشرطة والقوات المساعدة لها من تدريب ذي صلة، وكذلك ضمن ما تتبعه من مبادئ وضمن قواعد الاشتباك وإجراءات التشغيل الموحدة الخاصة بها والتوجيهات الأخرى التي تتلقاها.

٥٤ - وأدعو الحكومة إلى مواصلة تعاونها مع فرقة العمل القطرية وإبلاغ هذه الفرقة بانتظام عن التقدم المحرز فيما يتعلق بوضع استراتيجية للقوات المسلحة الفلبينية بشأن الأطفال والنزاع المسلح، لكي يظل الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح التابع لمجلس الأمن مواكبا للتطورات.

٥٥ - وأشيد بإعداد إجراءات تشغيل موحدة للقوات المسلحة الفلبينية في تعاملها مع المدارس ومع أطفال المدارس كخطوة إيجابية نحو كفالة حماية الأطفال في العمليات العسكرية، وأوصي بالمزيد من التعاون مع الأمم المتحدة في التنفيذ العملي لهذه الإجراءات.

٥٦ - وأحث الحكومة على كفالة ألا تتضمن الصيغة المعدلة لقانون الجمهورية رقم ٧٦١٠ القبض على الأطفال المزعوم ارتباطهم بالجماعات المسلحة و/أو أهاليهم أو احتجازهم أو مقاضاتهم.

باء - التوصيات الموجهة إلى الجماعات المسلحة من غير الدول

٥٧ - إنني أرحب بالتوقيع على تمديد خطة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة وجبهة مورو الإسلامية للتحرير من أجل وقف ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم في مينداناو. وأحث على استمرار التعاون مع الأمم المتحدة من أجل تنفيذ جميع أحكام خطة العمل على سبيل الأولوية.

٥٨ - وأحث جبهة مورو الإسلامية للتحرير على إعادة تأكيد الأمر العام التكميلي الذي أصدرته في عام ٢٠١٠ وكفالة أن يكون جميع من يلزم تعريفهم بهذا الأمر العام، من أفراد عسكريين ومجتمعات محلية مدركين لأحكامه، بما في ذلك الجزاءات المترتبة على انتهاكه.

٥٩ - وأحث بقوة جبهة مورو الإسلامية للتحرير على إنشاء آلية لتقديم الشكاوى عن طريق هيكلها القيادي، تؤدي إلى إنشاء نظام للإبلاغ عن الانتهاكات المزعومة ضد الأطفال ومتابعتها من قِبَل الجبهة.

٦٠ - وأحث أيضا الأطراف الأخرى المدرجة أسماؤها التي لم تنخرط بعد في حوار مع الأمم المتحدة بغرض إعداد وتنفيذ خطة عمل من أجل إنهاء تجنيد واستخدام الأطفال، بما في ذلك وضع أحكام متعلقة بإمكانية وصول الأمم المتحدة من أجل شحذ الوعي والتصدي ورصد الامتثال، إلى القيام بذلك.